الشراكة بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص
التجربة اليابانية والماليزية نموذجا

– د. بوحديد ليلى * – أ.د. يحياوي الهام ** – د. عبد الصمد نجوى ***

ملخص :
تهدف هذه الدراسة إلى التطرق إلى مفهوم الجامعة والأدوار الحديثة لها، والتعرف على ماهية الشراكة المجتمعية، وإبراز أهمية تعزيز علاقة شراكة مجتمعية فعالة بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص من خلال التطرق إلى التجربة اليابانية والماليزية.
ولقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: أن هناك آليات معينة في التجربة اليابانية قد أحرزت نتائج إيجابية في إنجاح الشراكة بين منظمات القطاع الخاص والجامعات، تمثلت في البحوث المشتركة والبحوث التعاقدية وكراسي البحث العلمي. وتبلورت التجربة الماليزية في شركة تطوير التكنولوجيا بماليزيا، حيث عملت على إبرام المعاهدات وخلق فرص التعاون الاستراتيجي طويل المدى بين منظمات القطاع الخاص والجامعات والمعاهد البحثية، وضمان نجاح الشراكة بينهم.
كلمات مفتاحية : الأدوار الحديثة للجامعة، الشراكة المجتمعية، التجربة اليابانية، التجربة الماليزية.

Abstract :
The present study aims at shedding light on the concept of university and its modern roles, and getting to know the community partnership, and to highlight the importance of promoting an effective community partnership between universities and private sector organizations through the analysis of both Japanese and Malaysian experience.
The study concluded with a number of results, the most important of which is that certain mechanisms in the Japanese experience have achieved positive results in the success of the partnership between the private sector organizations and the universities, such as joint research, contractual research and research chairs. The Malaysian experience was developed at Malaysia Technology Development Company, where it worked on concluding treaties and creating long-term strategic cooperation opportunities between private sector organizations, universities and research institutes, and ensuring the success of partnership.
Key words : University modern roles, community partnership, the Japanese experience, the Malaysian experience.

* أستاذ محاضر جامعة باتنة1 الجزائر leila.bouhadid@yahoo.com
** أستاذ جامعة باتنة1 الجزائر y.ilhem@yahoo.fr
*** أستاذ محاضر جامعة باتنة1 الجزائر nadjoua513@yahoo.com

مقدمة:

يؤدي التعليم الجامعي دورا في تطوير المجتمع وتنميته، وتوسيع آفاقه المعرفية والثقافية من خلال إسهام مؤسساته في تخريج إطارات بشرية تملك المعرفة والعلم للتدريب على العمل في المجالات والتخصصات المختلفة كافة، حيث توظف طاقاتها وإمكاناتها لتحقيق أهدافها المتعلقة بالتعليم، وإعداد القوى البشرية، والبحث العلمي إضافة إلى خدمة المجتمع، فلكل جامعة رسالتها التي هي من صنع المجتمع من ناحية، وأداة لصنع قيادته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية من ناحية أخرى.

وما نشهده اليوم من ثورة تكنولوجية ومعرفية، وتغيرات وتحديات مستمرة اجتماعية وسياسية ومعرفية وتعدد في الاهتمامات، يؤكد على الدور المهم للجامعة في تحديد مخرجات تتلاءم وطبيعة هذا العصر، وتوظيف مهمة الجامعة في وظائف أساسية هي: إعداد الموارد البشرية وإجراء البحوث العلمية، المساهمة في عملية التنشئة ونقل الثقافة بما يضمن صياغة وعي الطلاب وتشكيلهم، وتناول قضايا المجتمع ومشاكله، والعمل على خدمة المجتمع وتنميته بجميع جوانبه السياسية والاقتصادية والمعرفية والاجتماعية.

ويعتبر التعليم الجامعي ثروة كبيرة لا تقدر بثمن، فهو يحرك عملية التنمية لأن الجامعة هي من أرفع المؤسسات التي تقع على عاتقها مهمة توفير ما يحتاجه المجتمع من عمليات التنمية فيه من متخصصين وبمختلف المجالات، إضافة إلى أنها تشكل المراكز الأساسية للبحوث العلمية والتطبيقية التي تضمن التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وهي تثري صناع القرار بالخبرات والمهارات وبالتالي تتحكم بالأداء السياسي.

وتلعب العلاقات بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص دورا كبيرا في دعم وتعزيز نظم الإبداع والابتكار في الجامعات من خلال العمل على ترجمة الأفكار والتقنيات الجديدة المبتكرة في الجامعات إلى منتجات جديدة وتطبيقات حديثة تمكن منظمات القطاع الخاص من التقدم ومواكبة أحدث التطورات التكنولوجية وتعزيز مقدرتها التنافسية في ظل الاقتصاد الرقمي.

إشكالية الدراسة :

إن الشراكة المجتمعية من قبل الجامعات لم تحظ بالاهتمام المطلوب، على الرغم من أهمية هذا المجال وحاجة المجتمع الماسة إليه، وكان ينبغي أن يتصدر بقية المجالات من حيث الرعاية والاهتمام والدعم المبني على التكامل المؤسسي وخاصة في هذا الزمن الذي يشهد تعقدا في طبيعة المشروعات البحثية، مما يحتم تضافر الجهود والعمل المشترك، ولعل مرد هذه الظاهرة إلى وجود بعض التحديات التي قد تعرقل المسيرة، وتجعل بعض المؤسسات تحجم عن الشراكة في دعم الأعمال العلمية.

وقد يكمن السبب في تقلص حجم الشراكة المجتمعية أو ربما فقدانها في بعض الحالات نتيجة للقناعة السائدة لدى الأغلبية بأن البحث العلمي مسؤولية الجامعات ومراكز البحث العلمي، وهي مؤسسات قوية ولها ميزانيات كافية، فضلا ً عن أنها مدعومة من قبل الدولة، وبالتالي، فهي في غنى عن الدخول في برامج شراكة مع غيرها.

انطلاقا مما سبق، يمكن طرح إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي :

كيف يمكن تعزيز علاقة شراكة مجتمعية فعالة بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص ؟

أهمية الدراسة :

إن الاتجاه العالمي لرسالة الجامعات اليوم يتمحور حول الخروج من نطاق التركيز على حفظ المعرفة ونشرها عن طريق التدريس والبحوث الأكاديمية إلى مجال أرحب يتيح للبحث العلمي الجامعي المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتطوير الصناعي ودفع عجلة النمو والتقدم الاقتصادي في المجتمع إلى الأمام لأن تجـــارب الدول المتقدمة اقتصاديا وصناعيا أثبتت أهمية توظيف نتائـــج البحث العلمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بناءا عليه، تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية بناء وتعزيز علاقة شراكة مجتمعية فعالة بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص لأنها تؤتي ثمارها لكلا الطرفين وتحقق التقدم والنهوض الاقتصادي للمجتمع، كما تبرز جليا أهمية الدراسة من خلال التطرق إلى التجربة اليابانية والماليزية في هذا المجال.

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف من بينها :

- التطرق إلى مفهوم الجامعة والأدوار الحديثة لها.
- التعرف على ماهية الشراكة المجتمعية.
- إبراز أهمية تعزيز علاقة شراكة مجتمعية فعالة بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص من خلال التطرق إلى التجربة اليابانية والماليزية.

منهجية وخطة الدراسة :

اعتمدت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي في استعراض المفاهيم المتعلقة بالجامعة والشراكة المجتمعية، إضافة إلى المنهج الاستقرائي لدراسة أهم التجارب الناجحة في مجال الشراكة بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص. وذلك بالاعتماد على البيانات والدراسات المتوافرة.

وبناءا على ما سبق، فقد تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية :

- مفهوم الجامعة والأدوار الحديثة لها.
- ماهية الشراكة المجتمعية.
- تجربة اليابان وماليزيا في تعزيز علاقة الشراكة بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص.

الدراسات السابقة :

حظي موضوع الشراكة بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص باهتمام العديد من الباحثين، نذكر بعضا منها فيما يلي:

- **دراسة(بن ثنيان سلطان، 2008)[1] بعنوان : الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية: تصور مقترح،** هدفت الدراسة التعرف على واقع الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، ووضع تصور مقترح للشراكة، والتطرق إلى أهم النماذج العالمية في مجال لشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث العلمي والتي يمكن لإستفادة منها في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، وتحديد أهم المتطلبات لإقامة الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، والتركيز على معرفة آراء الخبراء(الأكاديميين ورجال الأعمال) نحو الأساليب والوسائل الحديثة لتطوير البحث العلمي في ضوء الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أنه لإقامة الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية يجب التركيز على عدة نقاط أساسية اتفق عليها الخبراء من الجامعات والقطاع الخاص، من بينها : رسم السياسة العامة للبحث العلمي، توفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة للبحث العلمي، تمويل البحث العلمي بشكل عام في الجامعات، إدارة مراكز الأبحاث العلمية، اقتراح نماذج متنوعة للشراكة، القوانين المنظمة للعمل المشترك، قيام الجامعات والقطاع الخاص بوضع معايير واضحة ومحددة لتقييم عمليات تنفيذ المشروعات البحثية المشتركة في ضوء الأهداف المحددة.

كما تم تقديم تصور مقترح للشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي بالمملكة العربية السعودية، متضمنا الأهداف العامة ومبررات ومتطلبات التصور المقترح للشراكة، بالإضافة إلى نموذج التصور المقترح للشراكة وآليات تنفيذه، لعلها تكون مساهمة في الرفع من مستوى البحث العلمي والنهوض به وتطويره إلى المستوى المأمول.

- **دراسة(Wesley Sine, 2015)[2] بعنوان : نموذج جامعة كورنيل بالولايات المتحدة الأمريكية،** استهدفت الدراسة إبراز الدور التشاركي لجامعة

كورنيل مع القطاع الخاص من أجل تطوير الفرص التعليمية وتقوية وتنمية القطاع الخاص.

من أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة أن جامعة كورنيل تتعاون حاليا مع أكثر من 30 شركة رائدة من أهمها شركة أوبر وماستر كارد من خلال العديد من برامج الجامعة التعليمية وتعمل على ربط وإدخال ابتكارات وإبداعات القطاع الخاص في البرامج التعليمية، حيث يعمل محترفين من الصناعة جنبا إلى جنب مع طلاب الجامعة من أجل الوصول إلى حلول حقيقية لبعض القضايا التي يواجهها القطاع الخاص أو تطوير منتجات وخدمات جديدة، كما تستخدم الجامعة التجمعات المركزة لخبراء التقنية والطلاب لإيجاد حلول معينة، حيث يعمل الطلاب خلال هذه التجمعات المركزة مع المدراء من القطاع الخاص لتحديد فرص جديدة لتطوير نماذج لمنتجات وخدمات إبداعية جديدة. كما يتم في هذه التجمعات القيام بأبحاث حول النتائج وكيفية عمل الفرق المشاركة، وكذلك التدريب الذي يؤدي إلى أعلى درجات الإبداع والابتكار التي تؤدي إلى تحويل الأفكار منتجات وخدمات جديدة وتسويقها.

- **دراسة(Andre Marquis, 2015)[3] بعنوان : نموذج جامعة كاليفورنيا بيركلي**، سعت هذه الدراسة إلى التعرف على برنامج شركة انتل الكاليفورنية الذي أطلقته عام 2014(التحدي لتطوير التقنيات التي يمكن ارتداءها) من خلال الشراكة بين الصناعة والجامعات.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : أن البرنامج الذي أطلقته شركة انتل الكاليفورنية يركز أساسا على تأسيس شركات جديدة ناشئة وتقديم تقنيات إبداعية يمكن ارتداءها من قبل مستخدميها ويعتبر من أفضل منتجات الشركة التي تعتمد على منصات ادسون وغاليليو الحسابية، حيث طورت كلية هاس لإدارة الأعمال في جامعة بيركلي ومن خلال تعاون مركز ليستر لريادة الأعمال مع شركة إنتل برنامج(حاضنة) دولي يربط رواد الأعمال بأكثر من 400 فريق من 27 دولة، والذي توّج بمسابقة نهائية في مدينة سان فرانسيسكو مع جائزة بقيمة1.3 مليون دولار لأفضل 10 فرق اجتازت عمليات البرنامج المختلفة وانتهت بمشاريع شركات ناشئة، حيث أن جميع هذه الشركات الناشئة قدمت منتجات تكنولوجية يمكن لمستخدميها ارتداءها في قطاعات الرعاية الصحية والإنتاج والاستهلاك.

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يمكن القول أن بعض الدراسات تطرقت إلى التركيز على وضع تصور مقترح للشراكة بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص في مجال البحث العلمي في إحدى الدول العربية ألا وهي المملكة العربية السعودية، والبعض الآخر تطرق إلى بعض التجارب الأجنبية الناجحة في مجال الشراكة بين الجامعات ومنظمات القطاع

الخاص ألا وهما التجربتين الأمريكية والكاليفورنية.

وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة أنها تبرز أهمية تعزيز علاقة شراكة مجتمعية فعالة بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص من خلال عرض التجربتين اليابانية والماليزية.

أولا : مفهوم الجامعة والأدوار الحديثة لها

1 مفهوم الجامعة : يؤدي التعليم دورا هاما في تطوير المجتمع وتنميته وذلك من خلال إسهام مؤسساته في تخريج الإطارات البشرية المدربة على العمل في كافة المجالات والتخصصات المختلفة، وتعد الجامعة من أهم هذه المؤسسات، حيث يناط بها مجموعة من الأهداف تتدرج تحت وظائف رئيسية ثلاثة هي: التعليم وإعداد الإطارات البشرية والبحث العلمي، إضافة إلي خدمة المجتمع.(4)

ولقد أعطيت عدة تعاريف للجامعة، نوردها في الآتي :

- هي من أهم المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها، فهي من صنع المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى هي أدائه في صنع قيادته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية، فلكل جامعة رسالتها التي تتولى تحقيقها، حيث كانت الجامعة في العصور الوسطي تختلف رسالتها وغايتها عن الجامعة في العصر الحديث وهكذا لكل نوع من المجتمعات جامعته التي تناسبه.(5)
- هي مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة، وتتمثل وظائفها في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية المتخصصة، وهي مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع لخدمة بعض أغراضه، فالعلاقة بين التعليم الجامعي والمجتمع، تفرض عليه أن يكون وثيق الصلة بحياة الناس، ومشكلاتهم وآمالهم، بحيث يكون هدفه الأول تطوير المجتمع والنهوض به إلى أفضل المستويات التقنية والاقتصادية والصحية والاجتماعية.(6)
- تمثل مجتمعا علميا يهتم بالبحث عن الحقيقة، ووظائفها الأساسية تتمثل في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع الذي يحيط بها.(7) وفى هذا التعريف تأكيد على أهم الأدوار والوظائف الذي تقوم بها الجامعة تجاه المجتمع هي التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

من خلال التعاريف السابقة، يمكن القول أن الجامعة مؤسسة علمية مستقلة تتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية المتخصصة، تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها، ووظائفها الأساسية تتمثل في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

2 **الأدوار الحديثة للجامعة** : تلعب الجامعة دورا مهما في تطوير سلوك الطالب والبحث والتطوير وخدمة المجتمع كما يلي :[8]

2-1- دور الجامعة في تطوير سلوك الطالب :

يتمثل دور الجامعة في تطوير سلوك الطالب من خلال ما يلي:

- ربط المادة العلمية للمقرر بالطالب والمجتمع والحياة والبيئة بدلا من تدريسها بشكل يعزلها عن محيط الطالب في المجتمع.
- ترسيخ مبادئ السلوك المدني من خلال الندوات والنشاطات والمؤتمرات التي تسهم في طرح مشكلات المجتمع والبيئة المحلية، وطرح حلول منطقية لها.
- تنمية المعرفة لدى الطالب وتربية كفاءاته وتهذيب مهاراته، وترسيخ مبادئ الوعي ونشره عن طريق ترجمة الأفكار إلى أفعال، والشعارات إلى إنجازات والأهداف إلى نتائج.
- تكوين المواطن الخلوق المعتز بالثوابت الدينية والوطنية لبلاده، المتمسك بمقومات هويته، الملتزم بالواجبات والقوانين، المساهم في الحياة الديموقراطية.
- تشكيل فضاء جامعي رحب عبر برامج غنية، وأنشطة متنوعة هدفها التصدي بحزم لمختلف السلوكات اللامدنية، وبخاصة الغش والعنف بشتى أشكاله.
- تدريب الطالب على كيفية المناقشة الحرة، فيتدرب على احترام آراء الآخرين مع نقدها، وبيان محاسنها وعيوبها واعتماد الحجة والاقتناع والتدريب على النقد الذاتي وتوفير فرص للطالب للمشاركة والحوار.
- تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع من جوانبه المختلفة(الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية) عن طريق استغلال كل القدرات العقلية، والمصادر المادية لمؤسسات التعليم العالي لتحسين أحوال المجتمعات، وذلك من خلال :
- البحوث التطبيقية الهادفة إلى سد حاجة المجتمع أو حل مشكلة معينة.
- تنظيم برامج تدريبية وتأهيلية للعاملين في منظمات القطاع الخاص، وتنفيذها بما يحقق مبدأ التربية المستمرة والنمو المهني.
- تأليف الكتب العلمية الموجهة للطلاب وأفراد المجتمع.
- النقد الاجتماعي البناء لتوجيه حركة المجتمع في إطار الأهداف الاجتماعية.

- تقديم الاستشارات : وهي خدمات يقدمها أساتذة الجامعة في جميع المجالات لمنظمات المجتمع الحكومية والأهلية للأفراد الذين هم بحاجة إليها.

2-2- دور الجامعة في البحث والتطوير : يلعب البحث والتطوير الذي تنفذه الجامعات ومؤسسات التعليم العالي دورا أساسيا في منظومة البحث والتطوير في أي بلد من البلدان التي تنشد الرقي والتقدم، فالجامعة تحدد حاجات منظمات المجتمع المختلفة بصفة عامة، ومنظمات القطاع الخاص بصفة خاصة، بهدف تحديد مسارات بحثية واضحة يمكن أن تسهم في رقي مجتمعاتها، وتقدمهم لتحقيق غايات وأهداف تعود بالفائدة والمنفعة على جميع الأطراف ذات العلاقة.

وبناءا على ذلك، أولت الجامعات في الدول المتقدمة برامج البحث والتطوير اهتماما خاصا، وذلك بتوفير البيئة العلمية المناسبة التي يمكن أن تنمو فيها البحوث العلمية وتزدهر، ووفرت ما يلزم من تمويل ومعدات، فهي بيئة ممتازة للإبداع العلمي وإنماء المعرفة وإثرائها ونشرها، والسعي في توظيفها لحل المشكلات المختلفة في المجتمع، وبدونها تصبح الجامعة مجرد وسيلة تعليمية لعلوم ومعارف ينتجها آخرون.

وأصبحت البحوث العلمية الجامعية في الوقت الحاضر جزءا أساسيا من مهمات أعضاء الهيئات التدريسية، وشرطا أساسيا لترقيهم وتوليهم الوظائف القيادية في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في البلدان المتقدمة، مما يحفز أعضاء الهيئات التدريسية والإدارية بذل قصارى جهودهم لإنجاز البحوث العلمية، والسعي لنشرها في المجلات والدوريات العلمية المحكمة ذات السمعة الدولية المرموقة.

2-3- دور الجامعة في تطوير المجتمع : إن الوظيفة الأساسية للجامعة إضافة لتقديم المعرفة تتمثل بالاستجابة للاحتياجات الفعالة والأساسية لتطوير المجتمع التي تتمثل بما يلي :[9]

- التعليم الجامعي للارتقاء بالمجتمع فكريا وعلميا.
- توفير الإمكانيات البحثية والمعملية لحل مشكلات المجتمع وتمدّنه.
- الخدمة العامة للارتقاء بالمجتمع حضاريا وفكريا.
- الإبداع الفني، فدور الجامعة ليس تحصيلا علميا ومعرفيا فقط، بل بناء للشخصية المميزة وتفجيرا لطاقات الطلبة الثقافية والفنية والأدبية عن طريق أنشطة موازية ومنح جوائز تنافسية.
- نشر المعرفة وتكوين العقلية الواعية لحل مشكلات المجتمع والبيئة المحيطة، ومعرفة الأساليب الفنية المستخدمة، وتتبعها لركب التقدم العلمي والتكنولوجي.

– التنمية المهنية والروحية، وتنمية بعض المهارات مثل: مهارات القيادة والاتصال وغيرها، وزيادة التخصص في المهن، وارتفاع مستوى المهارة الذي تتطلبه الأعمال والمهن.

وكان للتغيير التكنولوجي الذي يشهده العالم، وما نتج عنه من تطور هائل في وسائل الاتصالات ووجود عدد من التقنيات الحديثة، الأثر الأكبر في ظهور احتياجات جديدة، فالثورة المعرفية والتكنولوجية الهائلة نتج عنها تقنيات عديدة وّفرت على الإنسان كثيرا من وقته وجهده.

ثانيا : ماهية الشراكة المجتمعية

سنتطرق إلى الشراكة المجتمعية من خلال التعرض إلى تعريفها، أهدافها، مجالاتها ومعوقاتها، كما يلي :

1- تعريف الشـــراكـــة المجتمعية وأهدافها : مصطلح الشراكة مفهوم جديد، يطرح كصيغة جديدة لكافة أشكال العلاقات بين مختلف الكيانات على كافة المستويات، تستهدف هذه الصيغة تحقيق أفضل استغلال للموارد المتاحة لأطراف الشراكة، بما يضمن تعظيم الفوائد لهذه الأطراف.

يعتبر مفهوم الشراكة المجتمعية أكثر اتساعا من الشراكة، حيث يتقاسم فيه الشركاء من أطراف المجتمع وتنظيماته الأدوار والمسئوليات والمصالح المتبادلة وصولا لتحقيق الأهداف المرجوة، كما أن الشراكة المجتمعية تعمل على توثيق الروابط وتضافر الجهود والتنسيق بين التنظيمات الاجتماعية والمهنية بمجتمع الأمة في جو من التفاهم والتعاون وتبادل الخبرات والأفكار وتقاسم المعارف وتعزيز الثقة، وقد تصل إلى اندماج أنشطة ما وتكاملها من أجل إيجاد علاقات تعاونية فعالة تحقق الشراكة الكاملة.[10]

وقد أطلق على هذا المصطلح "الشراكة الشعبية القاعدية" وتعني به تحريك همم وطاقات المواطنين في المجتمع المحلي للإسهام في مواجهة تحديات التنمية البشرية، وهو ما يشير إلى أهمية الدور الذي يقوم به المجتمع المدني لحفز الطاقات وتعبئة العمل التطوعي.[11]

لقد أصبحت الشراكة المجتمعية بمثابة أطر تعاقدية جديدة تضمن إحداث تطوير جوهري في شكل العلاقات ومضمونها، ومن ثم فهي بهذا المعنى تعد إستراتيجية جديدة من شأنها إعادة ترتيب الأوضاع على كافة المستويات بما يحقق الاستقرار ويدفع بعملية التنمية قدما، ويضمن حل المشكلات بالطرق السلمية. وبصفة عامة فإن الشراكة المجتمعية تشير إلى تلك الصيغة الملائمة التي تمكن الأطراف التي تجمع بينها أهداف مشتركة أو غايات متشابهة، من تحقيق هذه الأهداف وتلك الغايات.[12]

إنطلاقا مما سبق، يمكننا تعريف الشراكة المجتمعية في مجال التعليم العالي بأنها كل نشاط تعاوني وهادف يتم بين المؤسسات الاقتصادية

والخدمية بمختلف جنسياتها ومؤسسات المجتمع المدني والحكومي وبين المؤسسات العلمية بهدف القيام بمشروع معين وفق إطار تعاقدي، يحفظ لكلا الطرفين مصلحتهما في ذلك. ويتم ذلك عن طريق تكثيف الجهود والكفاءات والخبرات وتوفير الوسائل والإمكانيات الضرورية المساعدة على البدء في تنفيذ مشروع الشراكة أو النشاط، مع تحمل أطراف الشراكة جميع الأعباء والمخاطر التي تنجم عنها.

وتسعى الشراكة المجتمعية إلى تحقيق جملة من الأهداف من بينها:[13]

– توحيد جهود وقـــدرات الجانب الحكومي ومنظمات القطـــاع الخاص لدعم التعليم والبحث العلمي بما يحقق تكامل الأدوار من خلال معالجات تشترك فيها كافة الفئات الاجتماعية.

– وضع الخطط والبرامج الخاصة برعاية ودعم التعليم والبحث العلمي والباحثين فنيا ومهنيا بالتنسيق مع مجالس الإدارات في الجامعات ومراكز البحوث.

– الإسهام في التخفيف من ظواهر الفقر والبطالة والتسول والانحراف من خلال تمويل المشروعات التنموية الصغيرة، والعمل على تأمين فرص عمل ووسائل إنتاج للمستهدفين القادرين على العمل.

– الانتقال من النظام المركزي للنظام اللامركزي في تقديم الخدمات.

– إتباع المنهج العلمي في التعرف على المشكلات ودراستها وحلها.

– استثمار المؤسسات والأفراد في العمل العلمي المنتج، وإشراك كافة شرائح الوطن في تحمل المسؤولية.

– الاستفادة من ذوي الخبرة والكفاءة والاختصاص، وضمان شفافية وعدالة توزيع الخدمات.

– إشاعة قيم الحوار والتشاور والتكافل والانفتاح والتعاون، وتثبيت مبادئ وقيم الديمقراطية.

– المشاركة في إنشاء المشروعات متعددة الأطراف(المشاريع المشتركة الكبرى بين الأطراف المتعاونة).

– إنعاش الاقتصاد المحلي والأنشطة العلمية والثقافية والاجتماعية وسائر الفعاليات المجتمعية.

– الاستغلال الأمثل للموارد والاختصاصات والمؤهلات والخبرات المتوفرة.

2– مجالات الشراكة المجتمعية : تتعدد برامج وأنماط الشراكة المجتمعية انطلاقا من شمولية المفهوم وتنوعه، ويخضع ذلك حتما إلى تطور حاجات المجتمع وتعقد مشكلاته، وتتمثل أهم مجالات الشراكة المجتمعية في الآتي:[14]

– الإعانات التأهيلية والتدريبية في المجالات المهنية والحرفية العلمية والفنية.

– الإعانات الطبية والعلاجية والدوائية المجانية.

- الإعانات التمويلية وتأمين وسائل الإنتاج.
- دعم وتنمية مشاريع خدمات البنية التحتية.
- دعم وتمويل الأعمال البحثية والدراسات العلمية والاجتماعية.

3- معوقات الشراكة المجتمعية : توجد العديد من المعوقات التي تمنع أو تعرقل تكوين شراكة مجتمعية فعالة بين أطراف عملية التنمية، أهمها :[15]

- ضعف قواعد البيانات وآليات نشرها لتكون متاحة لكل الأطراف كمصدر قوة تفاوضية للجميع.
- غياب ثقافة الحوار في التعامل والتفاعل بين الأطراف المختلفة، وغلبة الحوار التصادمي غير المرن أو المتفتح عند الاختلاف.
- ضعف القوة النسبية لبعض الأطراف كالمجتمعات المحلية نتيجة لغياب تنظيمها الداخلي الذي لا يمكنها في بعض الأحيان من تقديم تمثيل قوى ومتوازن ومعبر عن مصالحها الحقيقية.

ثالثا : تجربة اليابان وماليزيا في تعزيز علاقة الشراكة بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص

إن علاقة الجامعات بمنظمات الأعمال أو منظمات القطاع الخاص والمجتمع بشكل عام لابد أن تنتقل من مرحلة التعاون والتنسيق إلى مرحلة الشراكة، حيث يقوم النموذج القديم في علاقة الجامعات بالمجتمع ومنظمات القطاع الخاص على مجرد قيام الجامعات بتزويد المجتمع ومنظمات القطاع الخاص بالأفراد الخريجين في مختلف التخصصات، فيما تستفيد بعض منظمات القطاع الخاص من نتائج بعض البحوث التطبيقية المنشورة في الجامعات دون وجود أي قنوات أو تواصل فعال بينهما. وقد تبين عدم وجود أي تفاعل بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص، فكلاهما يفيد المجتمع بطريقته، فالجامعات ترفد المجتمع بمزيد من الخريجين كل عام بغض النظر عن احتياجات ومتطلبات التنمية ومنظمات القطاع الخاص من التخصصات النوعية والحديثة، ومنظمات القطاع الخاص بدورها تستفيد بطريقتها من البحوث المنشورة في الجامعات وتأخذ من خريجي الجامعات وفق احتياجاتها لتزويد المجتمع بسلع وخدمات تلبى متطلباته. ولاشك أن هذا الوضع في العلاقات بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص لا يؤدى إلى تشجيع وتنمية الإبداع والابتكار ومواكبة التطور التكنولوجي في العالم، كما أن الجامعات لا تستطيع إنتاج أبحاث متقدمة واقتناء تكنولوجيا عالية بسبب ضعف علاقتها بمنظمات القطاع الخاص وانخفاض مواردها المالية اللازمة لتمويل نفقات البحث العلمي. وللأسف الشديد فإن هذا النموذج في علاقات الجامعات بمنظمات القطاع الخاص لا يزال هو السائد في معظم الجامعات العربية حتى الآن.[16]

أما النموذج الجديد في علاقات الجامعات بمنظمات القطاع الخاص والمجتمع المحيط وهو المطبق حاليا في مختلف دول العالم المتقدمة، فإنه يقوم على انتقال هذه العلاقة من مجرد التعاون إلى تحقيق الشراكة المجتمعية الفعالة في إجراء البحوث والمشاريع المشتركة بين الطرفين، حيث أنشأت العديد من الجامعات منظمات مملوكة لها وذات استقلالية تقوم بتعزيز وتنظيم علاقتها بمنظمات القطاع الخاص وتنمية وجذب موارد مالية إضافية لتمويل الأبحاث والتجارب العلمية في الجامعات.

بناءا عليه، سنستعرض في هذا المحور بعض التجارب الناجحة في الشراكة المجتمعية بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص وكيفية التواصل أو التفاعل بين الطرفين للاستفادة من هذه العلاقات، وهي كالآتي :

1– التجربة اليابانية : لا يمكن المبالغة بالقول إن كافة تجارب الشراكة بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص قد أحرزت النجاح المطلوب، إلا إنه بسهولة يمكن التعرف على بعض التجارب الفاعلة التي أحرزت نجاحات ملموسة، وخاصة عندما ترتبط هذه النجاحات بالقطاع الصناعي داخل الأنشطة المتعددة لمنظمات القطاع الخاص، ومن أبرز هذه التجارب(تجربة اليابان) التي بزغت نتائج نجاحها بشكل واضح على مدى العشرين عاما الأخيرة، ونتناول فيما يلي بعض أبرز ملامحها.[17]

لقد بدأت التجربة اليابانية تتضح معالمها منذ بداية الثمانينات، وتبلورت هذه الملامح في عدة صور متتالية ومتدرجة، إلا أنه سنركز على تلك المتعلقة بأهمية تعزيز علاقة شراكة مجتمعية فعالة بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص، وذلك كما يتضح على النحو التالي :[18]

- **البحوث المشتركة** : بدأ نظام البحوث المشتركة يظهر باليابان في عام 1983 تقريبا، وهو يمثل ذلك النظام الذي يتم فيه إرسال الباحثين من منظمات القطاع الخاص إلى الجامعات، وأيضا إرسال أساتذة الجامعات إلى منظمات القطاع الخاص، وذلك في إطارٍ متوازٍ ومتعادلٍ لخدمة مصالح الطرفين.
- **البحوث حسب الطلب أو التكليف** : آلية البحوث حسب الطلب أو التكليف تشير إلى الاتفاقيات الخاصة التي تتم بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص حسب طلب أو رغبات الأخير.
- **المنح والهبات(كراسي البحث العلمي)** : تشير آلية المنح أو الهبات إلى تلك التبرعات المالية التي تقدمها منظمات القطاع الخاص إلى الجامعات بغرض تعزيز ودعم البحث العلمي أو تحسين الأنشطة التعليمية، وتعرف هذه التبرعات بكراسي البحث العلمي، حيث إنها تساعد وتمول أقساما أو أنشطة بحثية خاصة تقام حسب تبرعات أو منح معينة من أطراف معينة.
- **المعاملة الضريبية التفضيلية** : ظهرت المعاملة التفضيلية على مستوى العديد من الجوانب داخل النظام الضريبي، وهي تهدف إلى ترويج

وتعزيز الشراكة بين منظمات القطاع الخاص والجامعات، وذلك على النحو التالي :

- نظام ضرائب التجربة والبحث الإضافي ومعايير خاصة للبحوث والتجارب المشتركة : ويتم تطبيق هذه المعاملة التفضيلية على المشروعات الخاصة التي تمتلك زيادة في تكاليف البحوث والتجارب التي تستغرق عدد من السنوات.
- نظام إعفاء من ضرائب البحث والتجارب المشتركة الخاصة : ويتم تطبيق هذه المعاملة التفضيلية على المشروعات الخاصة لتعزيز البحوث حسب الطلب بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص.
- إعفاء على التبرعات المالية : ويتم تطبيق هذه المعاملة التفضيلية على المنظمات التي تتضمن إجمالي تبرعات أو مساهمات مالية في خسائرها.

2- التجربة الماليزية : لقد أقامت ماليزيا عددا من الشركات والمنظمات، وكان على رأسها شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية(Malaysian Technology Development Corporation, MTDC) في عام 1997 وتهدف إلى تسويق ونقل الأفكار الإبداعية التي تصدر عن الجامعات والمعاهد البحثية الماليزية. وتحتضن شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية المشروعات الصغيرة الجديدة، فقد أسست لتتيح للشركات الصناعية المتخصصة في القطاعات الإنتاجية والخدمية الجديدة، مثل مجالات الوسائط المتعددة والتكنولوجيا الحيوية، حيث تعمل في إطار تعاون مشترك مع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وقد أقامت الشركة تطويرا حديثا بتنمية مراكز تطوير التكنولوجيا، وذلك في أربع جامعات ماليزية هي: جامعة ماليا، جامعة بيترا ماليزيا، جامعة كيبايجسان ماليزيا وجامعة تكنولوجيا ماليزيا. وتعمل هذه المراكز على تنشيط البحث والابتكار والتطوير التكنولوجـــي في قطاعات الصناعة المتخصصة.

إن شركة تطوير التكنولوجيا ما هي إلاّ واحدة من آليات أخرى لتطوير التكنولوجيا في ماليزيا، وقد دعمت الحكومة الماليزية الشركة بحوالي 200 مليون دولار خلال السنوات من 2001 إلى 2005.[19]

تتمثل فلسفة العمل في شركة تطوير التكنولوجيا بماليزيا الهادفة إلى تعزيز علاقة شراكة مجتمعية فعالة بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص، في الآتي :[20]

- تنشط تسويق نتائج الأبحاث والتنمية المحلية، فالعديد من منظمات القطاع الخاص التي أقيمت من خلال تطبيقات تكنولوجية خرجت من معاهد بحثية محلية.

- العمل بالقرب من الجامعات ومراكز البحوث، مما يدفع إلى تحسين وتطوير منتجاتها، وبالتالي يساعد على نموها ونجاحها.
- العمل على تنمية المعاهدات وفرص التعاون الاستراتيجي طويل المدى بين منظمات القطاع الخاص والجامعات والمعاهد البحثية.
- تتم الإستفادة من التسهيلات التي تقدمها الجامعة، مثل: المعدات والمعامل.
- تطوير علاقات العمل بين الباحثين والعاملين بمجال التكنولوجيا من جهة، والعاملين في منظمات القطاع الخاص من جهة أخرى، وضمان نجاح الشراكة بينهم.

وتتمثل خدمات الدعم التي تقدمها شركة تطوير التكنولوجيا لمنظمات القطاع الخاص في ماليزيا فيما يلي :

- البحث والتطوير والاستشارات الهندسية.
- نقل التكنولوجيا العالية والتعاون الدولي المشترك.
- تنمية الموارد البشرية، وخلق شبكات ومؤسسات للمشروعات.
- دعم برنامج إدارة الجودة وبرنامج تنمية عمليات التصنيع ؛ وتقديم خدمات التحليل المالي.

النتائج والمقترحات :

من خلال دراستنا للشراكة بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص : التجربة اليابانية والماليزية نموذجا، تم التوصل إلى النتائج التالية :

- تكمن أهمية تعزيز علاقة شراكة مجتمعية فعالة بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص من خلال تنمية مصادر تمويل جديدة للجامعات تمكنها من تفعيل أدائها الأكاديمي، وذلك بمساهمة منظمات القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي والتجهيزات والإنشاءات بالجامعات، وتحقيق ارتباط فعال بين الجانب الأكاديمي والتطبيقي من خلال إجراء البحوث التطبيقية والتدريب العلمي لطلاب الجامعات في منظمات القطاع الخاص، مما ينمي مهاراتهم التطبيقية، وبالتالي يزيد من فرصة التحاقهم بسوق العمل بعد تخرجهم.
- تشير نتائج التحليل حول التجربة اليابانية إلى أن هناك آليات معينة قد أحرزت نتائج إيجابية في إنجاح الشراكة بين منظمات القطاع الخاص والجامعات، تمثلت في البحوث المشتركة والبحوث التعاقدية وكراسي البحث العلمي.
- تبلورت التجربة الماليزية في شركة تطوير التكنولوجيا بماليزيا، حيث عملت على تنشط تسويق نتائج الأبحاث والتنمية المحلية، والعمل بالقرب من الجامعات ومراكز البحوث، وتنمية المعاهدات وفرص التعاون الاستراتيجي طويل المدى بين منظمات القطاع الخاص

والجامعات والمعاهد البحثية، والاستفادة من التسهيلات التي تقدمها الجامعة، وتطوير علاقات العمل بين الباحثين والعاملين بمجال التكنولوجيا من جهة، والعاملين في منظمات القطاع الخاص من جهة أخرى، وضمان نجاح الشراكة بينهم.

- هناك العديد من الفوائد التي تعود على منظمات القطاع الخاص من جراء تعاونها مع الجامعات أبرزها حصولها على احتياجاتها من الموارد البشرية المتخصصة من مخرجات الجامعات، والاستفادة من نتائج الأبحاث التطبيقية المنجزة في الجامعات والمتعلقة بالمجالات الإنتاجية والتطبيقية لمنظمات القطاع الخاص، ونقل المعرفة الحديثة في الجامعات إلى الواقع التطبيقي والاستفادة منها في ابتكار منتجات جديدة أو أساليب وطرق عمل جديدة أو تطوير منتجات قائمة وأساليب عمل قائمة.
- تنوع وسائل أو أشكال العلاقة بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص، حيث يعتبر مجال البحوث التطبيقية ذات الصبغة التقنية من أهم جوانب التعاون بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص، وذلك من خلال إجراء عقود شراكة في مشاريع وأبحاث تطبيقية مشتركة بين الطرفين بهدف نقل المعرفة من أقسام ومعامل ومختبرات الجامعات إلى التطبيق العملي في منظمات القطاع الخاص.

بناءا على النتائج السابقة، وبهدف تعزيز وتفعيل العلاقة بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص بما يحقق جوانب الاستفادة من هذه العلاقة لكلا الطرفين، تم تقديم مجموعة من **المقترحات**، حيث أن الأخذ بها أو ببعضها من شأنه أن يحقق الكثير للدول العربية للالتحاق بركب الدول المتقدمة، وهي كالآتي :

- ضرورة الاستفادة من التجارب العالمية والعربية الناجحة للتعاون بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص لإقامة وتعزيز علاقة شراكة مجتمعية فعالة بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص.
- ضرورة قيام منظمات القطاع الخاص بدورها في تعزيز علاقتها بالجامعات من خلال تزويد الجامعات بالمعلومات المطلوبة عن احتياجات هذه المنظمات من الموارد البشرية المتخصصة والمعارف والمهارات المطلوبة فيها، بالإضافة إلى ما تحتاجه من الاستشارات والبحوث العلمية والمتخصصة، والمساهمة في تجهيز المعامل والورش والمراكز البحثية بالأجهزة والمعدات والبرامج والإمكانات اللازمة لتفعيل أدائها، والمشاركة الفعالة في المؤتمرات والندوات وورش العمل التي تقام في الجامعات ورعايتها.
- ضرورة قيام منظمات القطاع الخاص بتقديم أوجه دعم فعالة لأنشطة

البحث والتطوير بالجامعات منها: تمويل بعض المشاريع البحثية، إنشاء وتطوير مراكز بحوث متخصصة، الفعاليات العلمية، تخصيص جوائز لمشاريع بحثية، الإسهام في توفير الأجهزة المعملية عالية التقنية.

-العمل على تسهيل إجراء البحوث التطبيقية والتدريب العلمي لطلاب الجامعات في منظمات القطاع الخاص لتنمية مهاراتهم التطبيقية، وبالتالي زيادة فرص التحاقهم بسوق العمل بعد تخرجهم.

-أن يدرك القائمين على قطاع التعليم العالي والقيادات والمختصين في الجامعات الحكومية ومنظمات القطاع الخاص بأهمية وفوائد بناء وتعزيز علاقة شراكة فعالة بينهما وانعكاساتها على أداء ومخرجات كلا الطرفين، وأن يقوم كل طرف بأداء دوره بفاعلية في تفعيل هذه العلاقة.

-قيام الجامعات بدورها في تفعيل وتطوير علاقتها بمنظمات القطاع الخاص من خلال الإشراك الفعال وليس الشكلي لممثلي منظمات القطاع الخاص في مجالس الجامعة ومجالس الكليات الأقسام العلمية بالجامعات، وتفعيل دور مراكز الاستشارات والبحوث في الجامعات وتوجيهها تسويقيا وفق متطلبات منظمات القطاع الخاص من البحوث والبرامج التدريبية والاستشارات والخبرات.

-إنشاء قاعدة معلومات عن المراكز والوحدات البحثية بالجامعات وغيرها من الجهات المحلية التي يتوافر بها مراكز بحوث، وتحديد مجالاتها وإمكاناتها وأعمالها وربطها بمنظمات القطاع الخاص.

الهوامش والمراجع :

---

[1] بن ثنيان سلطان، "الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية: تصور مقترح"، أطروحة دكتوراه، كلية الفلسفة، جامعة الملك سعود، السعودية، 2008.

[2] Wesley Sine, "Cornell University model in USA", International Conference on activating the partnership between universities and the private sector in scientific research, King Saud University, Saudi Arabia, 28.29 October, 2015.

[3] Andre Marquis, "California University Berkeley model", International Conference on activating the partnership between universities and the private sector in scientific research, King Saud University, Saudi Arabia, 28.29 October, 2015.

[4] عبد الرافع إبراهيم، ياسين سهام، "تفعيل دور عضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية في مجال خدمة المجتمع"، مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد 127، الجزء الأول، أكتوبر، 2005 ص17 .

[5] العيسوي عبد الرحمن، "تطوير التعليم الجامعي العربي"، منشأة المعارف، الإسكندرية، دون سنة نشر، ص 10.

[6] عواد يوسف، "دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات"، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين، 2010، ص 30.
[7] أبو ملحم أحمد، "أزمة التعليم العالي: وجهة نظر تتجاوز حدود الأقطار"، الفكر العربي، معهد الانتماء العربي، العدد 98، بيروت، 1999، ص 21.
[8] باكير عايدة، "تطور دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المسؤولية المجتمعية والاتجاهات العالمية الحديثة"، مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة، نابلس، فلسطين، 26 سبتمبر 2011.
[9] عواد يوسف، مرجع سابق، ص 31.
[10] الأصمعي سليم، "الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص 38.
[11] قنديل أماني، "دور الجمعيات الأهلية في تنفيذ الأهداف الإنمائية"،2005، متوفر على الموقع الالكتروني بتاريخ:(15-11-2016) :ejtemay.com/showthread.php?t=6946
[12] Shauna B and Harper L, "inter–cultural of community–academic partnerships: tales from the field", Paper presented at the 36th Annual SCUTREA Conference, Trinity and All, Saints College, Leeds,4–6 July 2006, available at: [http://www.leeds.ac.uk/educol/documents/155187.htm (8 of 8) [07/03/2014]
[13] السيد عبد الله، "الشراكة المجتمعية في العمل البلدي"، مؤتمر العمل البلدي الأول، مركز البحرين للمؤتمرات، 2006.
[14] المرجع نفسه.
[15] الزبير فوزية، "العائد من الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي لتحقيق أهداف الاستثمار لرجال الأعمال"، المنتدى الأول للشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 295.
[16] صبري إيمان، "دور المشاركة المجتمعية في ضمان جودة التعليم وإعداد خريجي الجامعة لسوق العمل: تجربة جامعة الفيوم نموذجا"، المؤتمر العربي الدولي الأول لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الزرقاء، الأردن، أيام 10 -12 ماي، 2011.
[17] الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، "سبل بناء شراكة فاعلة بين القطاع الخاص والجامعات في المملكة العربية السعودية"، مركز البحوث والدراسات، الإدارة العامة للبحوث والمعلومات، 2007.
[18] الحريري خالد، "العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في تحقيق جودة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية"، المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة، جامعة عدن، أيام: 11 – 13 أكتوبر 2010.
[19] الشبراوي عاطف، "حاضنات الأعمال: مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية"، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو، 2002، متوفر على الموقع الالكتروني بتاريخ:(12-08-2014) :
www.isesco.org.ma./pub/ARABIC/hadinates/P5.htm
[20] المرجع نفسه.